

Distr.
GENERAL

A/53/363
10 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البندان ٩٨ و ١٠٦ من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنميةالنهوض بالمرأة

أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤.

المرفق

تقرير عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأةالمحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١- ٤	أولا - مقدمة
٤	٥	ثانيا - البرنامج
٤	٥- ٧	ألف - لمحة عامة
		باء - تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة كممارسة للأعمال الحرة ومنتجة، لا سيما في سياق جداول الأعمال التجارية الجديدة وظهور التكنولوجيات المتطورة . .
٤	٨- ٢١	جيم - مراعاة منظور الجنس في الحكم والقيادة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار التي تؤثر في حياتها وتستجيب لاحتياجاتها وواقعها
٨	٢٢-٣٦	دال - تشجيع أعمال حقوق المرأة - المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية - والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة لتيسير مشاركة المرأة الكاملة في مجتمعتها
١٢	٣٧-٥٩	ثالثا - دعم عملية إصلاح الأمم المتحدة لتعزيز إدماج منظور الجنس في النشاط الرئيسي وتمكين المرأة
١٧	٦٠-٧١	رابعا - بناء قاعدة معرفية بشأن تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين
٢٠	٧٢-٧٧	خامسا - الإدارة المالية
٢٢	٧٨-٨٣	

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استعراضا ومعلومات مستكملة عن برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأنشطته في عام ١٩٩٧. وخلال العام المنصرم ركز الصندوق على إعادة التقييم التنظيمي وكفالة قدر أكبر من التماسك والوضوح في توجهاته البرنامجية. وفي الربع الأول من عام ١٩٩٧، وضع الصندوق استراتيجيته وخطة أعماله وأبرز في إطارهما مجالات تركيزه وعملياته للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. واعتمد الصندوق استراتيجية برنامجية جرى تصميمها وتحديد توجهاتها وفقا لإطار تمكيني يقوم على تعزيز حقوق المرأة وزيادة فرصها ودعم طاقاتها. ويقوم محور هذا الإطار التمكيني على تغيير علاقات السلطة أو تحويلها لصالح هؤلاء النسوة اللائي لم تنعم في السابق إلا بقدر قليل من السيطرة على حياتهن.

٢ - وقد كلفت الجمعية العامة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في قرارها ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ بأداء دور ابتكاري وحفّاز تعزيزا لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتمثل الولاية المنوطة بالصندوق فيما يلي: (أ) دعم الأنشطة الابتكارية والعملية التي تعود بفائدة على المرأة بما يتمشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية؛ (ب) العمل كعنصر حفّاز لضمان مشاركة المرأة على النحو المناسب في الأنشطة الإنمائية الرئيسية؛ (ج) القيام بدور ابتكاري وحفّاز فيما يتعلق بجهاز الأمم المتحدة للعاون الإنمائي.

٣ - وفي الفقرة ٣٣٥ من منهاج عمل بيجين طُلب من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يستعرض ويعزز برنامج عمله في ضوء منهاج العمل، وأن يركّز على تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا وأن يقوم بدور في مجال الدعوة يتمحور على تعزيز الحوار المتعدد الأطراف في مجال سياسات متعلقة بتمكين المرأة.

٤ - وفي الفقرة ٤٩ من قرار الجمعية العامة ٦٩/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ والمعنون "متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان بيجين ومنهاج العمل"، أُنئت الجمعية العامة على عمل الصندوق فيما يتصل بتوفير استجابة استراتيجية ومركزة لمتابعة منهاج العمل من خلال أنشطة الدعوة والأنشطة التنفيذية التي يقوم بها دعما لتمكين المرأة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وشجعت على توفير الدعم التقني لتنفيذ منهاج العمل على الصعيد الوطني بعدة سبل، من بينها، نظام المنسقين المقيمين واضعا في اعتباره المقرر ١٩٩٦/٤٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثانيا - البرنامج

ألف - لمحة عامة

٥ - اتجه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عملاً بتوصيات منهاج عمل بيجين التي تدعوه إلى تعزيز أنشطته التنفيذية وزيادة أثر مشاريعه إلى حد أقصى ممكن، إلى تركيز برامجه على ثلاثة مجالات مواضيعية هي: تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة؛ وإشراك المرأة في الحكم والقيادة؛ وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والقضاء على جميع أشكال العنف الموجه ضدها. ويتناول الصندوق هذه المجالات في ضوء الواقع الإقليمي في مناطق آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا الشرقية، وبلدان رابطة الدول المستقلة، ومن منظور عالمي أوسع نطاقاً.

٦ - وفي إطار هذه المجالات المواضيعية الثلاثة، يلتزم الصندوق بتكثيف دعمه إلى البرامج التي تربط الإجراءات المتعلقة بالعمل والإجراءات المتعلقة بالسياسة على الصعيدين الجزئي والكلي، بغية الوفاء بالاحتياجات والأولويات الناشئة المتعلقة بإشراك المرأة في مجالات الأنشطة الرئيسية، وبناء قدرات المنظمات النسوية كأطراف فاعلة اقتصادياً وسياسياً.

٧ - وبالإضافة إلى التركيز الذي يوليه الصندوق في برامجه للمجالات المواضيعية الثلاثة، يتجه أيضاً إلى الاعتماد على خمس استراتيجيات أساسية لتعزيز نهجه التمكيني هي: بناء القدرة والقيادة في المنظمات والشبكات النسوية؛ وزيادة الدعم السياسي والمالي الذي تقدمه للمرأة مجموعة من أصحاب المصلحة في العملية الإنمائية؛ وعقد تحالفات جديدة وشراكات فعالة بين المنظمات النسوية والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص؛ والاضطلاع بمشاريع نموذجية وإرشادية لاختبار النهج الابتكارية التمكينية للمرأة؛ وبناء قاعدة معلومات عملية وتوظيفها لأغراض التأثير في عملية إشراك المرأة في الأنشطة الرئيسية.

باء - تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة كممارسة للأعمال الحرة ومنتجة، لا سيما في سياق جداول الأعمال التجارية الجديدة وظهور التكنولوجيات المتطورة

٨ - يتجه برنامج التمكين الاقتصادي للصندوق إلى التركيز على تحديد الفرص المتاحة للمرأة لكفالة أسباب العيش وما يصادفها في سبيل ذلك من تهديدات، في سياق عملية العولمة والتحرير التجاري وظهور التكنولوجيات المتطورة. ويقدم الصندوق دعمه للبرامج التي صممت لزيادة الخيارات المتاحة للمرأة، وخاصة التي تعيش في رتبة الفقر، وتعزيز قدرتها الاقتصادية كممارسة للأعمال الحرة ومنتجة، وإيجاد روابط استراتيجية بين المُنْتِجات ومؤسسات الدعم، وبين جماعات المنتجات والأسواق.

٩ - ويعمل الصندوق مع النساء على الصعد الكلي (السياسات)، والوسيط (المؤسسي)، والجزئي (الأسر المعيشية/الأفراد)، ويرمي بذلك إلى: (أ) مراعاة منظور الجنس في السياسات التي توضع على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى القطاعي (وخاصة سياسات التجارة والإعلام والاتصالات السلوكية واللاسلكية) بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من التهديدات التي تتعرض لها أسباب العيش المستدام للمرأة وزيادة الفرص المتاحة لها لضمان أسباب العيش هذه إلى أقصى حد ممكن؛ (ب) مراعاة منظور الجنس في الخدمات الإرشادية/آليات الإنجاز في القطاعين العام والخاص من أجل التأكد من ترجمة أية إعلانات مفيدة للمرأة في مجال السياسة إلى أعمال، وكفالة سبيل وصول متساو للمرأة والرجل إلى الموارد الاقتصادية والطبيعية؛ (ج) تصميم سبل ابتكارية وفعالة للتغلب على المعوقات التي تواجه المرأة في الحصول على الموارد التي تحتاجها لزيادة قدرتها الاقتصادية.

الأنشطة على صعيد السياسات

١٠ - ويقوم الصندوق على الصعيد الكلي بالتركيز على قضايا العولمة، ودعم إجراء البحوث، وإنشاء محفل إقليمي لتحليل الطرق التي تؤثر بها السياسات التجارية الوطنية والإقليمية والدولية بصور مختلفة في الرجال والنساء، ووضع الاستراتيجيات وتحديد الفرص المتاحة للمرأة لزيادة مشاركتها في عملية التأثير على اتخاذ القرار المتعلق بالتجارة. وتجمع محصلة الأعمال التي يقوم بها الصندوق ويضم في سياقها أشخاصا من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات التجارة والمنظمات غير الحكومية يعنون باستكشاف هذا الموضوع، في مجموعة دراسات متخصصة تركز على بيان تأثير الممارسات التجارية الإقليمية على الجنسين.

١١ - ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، استكملت دراسات تتعلق بأثر تحرير التجارة، وخاصة اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) على التعاملات في قطاع المنسوجات والقطاع الزراعي في المكسيك. وفي بلدان المخروط الجنوبي، قدم الصندوق دعما لحلقة دراسية إقليمية ثانية تناولت دراسة تبعات وآثار معاهدة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي على المرأة.

١٢ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، استكملت دراسات عن أثر اتفاقات التجارة الإقليمية والعالمية على النساء في فيجي وبابوا غينيا الجديدة. وستستخدم النتائج المتوصل إليها كأساس لحوار يجري في منطقة المحيط الهادئ ونواة لبرنامج إقليمي عن المرأة والتجارة، يهتم ببيان أثر اتفاقية لومي ٢٠٠٠ على المرأة. واضطلع كذلك بعدد من أنشطة المتابعة للحوارات الإقليمية عقدت في نيودلهي في عام ١٩٩٤ (لبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي)، وفي بانكوك في عام ١٩٩٦ (لرابطة جنوب شرق آسيا). ويقدم الصندوق في الهند دعما للمشروع المسمى برنامج تنمية المساعدة المقدمة للأعمال الحرة المتصلة بالتجارة، الذي وضعته ومولته كل من الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أعقاب اجتماع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وسيقدم المشروع مبدئيا مساعدة إلى ٤٥ ٠٠٠ امرأة لمؤازرتهم في دخول مجال تسويق الصادرات في مجالات سلعية مختارة.

١٣ - وفي أفريقيا، شارك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بنشاط في عديد من الاجتماعات المتعلقة بالمرأة والتجارة، بما فيها الاجتماع الإقليمي للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا في كوناكري، وفي حلقة دراسية إقليمية عقدتها الهيئة المسماة شبكة أوروبا لإشراك النساء في التنمية/العمل في سبيل التنمية البيئية، لمناقشة الورقة الخضراء للاتحاد الأوروبي وأثر اتفاقات التجارة على الأنشطة التجارية للمرأة، وكما شارك في اجتماعات عقدت في غابون وكمبالا لدراسة الآثار والفرص الناشئة عن اتفاقية لومي.

١٤ - واتجه الصندوق إلى التركيز على السياسات التجارية بسبب أثرها الرئيسي على أسباب العيش للمرأة وقلة المعلومات والبيانات المقارنة المتاحة. بيد أنه دعم أيضا الصندوق الأنشطة المضطلع بها على صعيد الاقتصاد الكلي، بما في ذلك مبادرة ميزانية المرأة، وجمع الإحصاءات المتعلقة بعمل المرأة التي تستجيب لاعتبارات الجنسين، والتأثير في السياسات الحضرية وغيرها التي تمس فقراء الحضر، والتأثير في السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والسياسات البيئية، وتعزيز السياسات الرامية إلى توفير الأمن الاجتماعي للعاملات في القطاع غير المنظم.

١٥ - وفي الجنوب الأفريقي واصل الصندوق دعمه لمبادرة ميزانية المرأة. ويتضمن هذا المشروع الابتكاري بحثاً مشتركة بين المنظمات غير الحكومية والبرلمانيات عن الكيفية التي يؤدي بها وضع وتخصيص الميزانيات على أساس قطاعي إلى التأثير في مشاركة النساء في التنمية وفي تمكينهن اقتصادياً. وستعقد مجموعة حلقات عمل لنشر معلومات عن الميزانية، توجه خاصة للمجموعات النسوية، وسيجري عرض نتائج هذه الدراسات على البرلمان للتأثير على المناقشات التي سيجريها بشأن الميزانية. ويتهىء الصندوق في الوقت الحاضر لتكرار هذا النموذج في جميع أنحاء منطقة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، كما أنه مهتم بتكرار مشروع ميزانية المرأة في منطقة شرق أفريقيا.

بناء قدرة المنظمات النسوية

١٦ - وعلى المستوى الوسيط، يضع الصندوق برامج لتعزيز المنظمات/الرابطات/الاتحادات النسوية، من أجل الدعوة إلى إجراء تغييرات في السياسات والتفاوض من أجل الحصول على إمكانية متزايدة ومتساوية لوصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية؛ ومن أجل زيادة إشراكها في آليات الأنشطة الرئيسية المسؤولة عن إنجاز المدخلات الاقتصادية، مثل التدريب والائتمان والتكنولوجيات المتقدمة ومعلومات الأسواق؛ ودعم آليات الإنجاز المختصة بالمرأة (مثل المصارف النسوية، ورابطات الأعمال النسوية) أو الفروع المعنية بالمرأة في مؤسسات الخدمات الرئيسية (مثل غرف التجارة أو النقابات).

١٧ - وبالنسبة للأنشطة التي يضطلع بها الصندوق لدعم المنظمات النسوية في تأمين سبيل وصول أيسر إلى الموارد الاقتصادية، مثل الائتمان والتكنولوجيا والتدريب والأسواق، يولي الصندوق دعمه لثلاث مجموعات نسوية مستقلة هي: المجموعات التي تشغل وقتاً كاملاً في أنشطة الصناعة أو الخدمات أو التجارة الصغيرة المربحة؛ ومجموعات العاملات لحسابهن الخاص، (بما في ذلك البائعات في الشوارع

وصاحبات الحرف)؛ ومجموعة مكتسبات الأجر (بما في ذلك العاملات من منازلهن، وخادئات في البيوت، والعاملات المهاجرات). وواصل الصندوق في أفريقيا وآسيا وغربي آسيا تقديم دعمه لأنشطة أخرى من قبيل المعارض التجارية التي تربط صاحبات الأعمال بالأسواق المحلية والدولية. وتعتبر النساء العاملات لحسابهن الخاص اللائي يشاركن في أنشطة تقليدية، مثل تجهيز الأطعمة، وصناعة الملابس وغيرها من الأنشطة التقليدية والحرفية قاعدة رئيسية للصندوق. ومرة أخرى، يتصل الجزء الأكبر من هذا العمل بزيادة قدرة مجموعات الحرفيات على الوصول إلى الأسواق. وفي إكوادور، دعم صندوق إقامة معرض تجاري للمنتجات اليدوية لنساء السكان الأصليين، وواصل تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية التي تقدم العون إلى تلك النساء في تحسين منتجاتهن وتسويقها. وفي آسيا وعلى الصعيد العالمي، يقدم الصندوق دعمه للعاملات اللائي يشتغلن من منازلهن (المرتبطات على المستوى العالمي بالشبكة المنزلية Home Net) لتحسين سبل حصولهن على أجور وظروف عمل أفضل. ويعكف الصندوق أيضا على إجراء بحوث والقيام بأنشطة إحصائية عن العاملات من منازلهن.

١٨ - لقد أثبتت السنوات العديدة التي اتصل فيها عمل الصندوق بالأنشطة الاقتصادية للمرأة أن آليات القطاعين العام والخاص التي تقدم مدخلات للأنشطة الاقتصادية (مثل خدمات الإرشاد الزراعي، والمصارف، وموردي المعدات التجارية، ومراكز التكنولوجيا، والمنظمات غير الحكومية، وبرامج الأمم المتحدة) غير ذات فعالية كبيرة في الوصول إلى النساء اللائي يعشن في رتبة الفقر. من هنا، اتجه الصندوق إلى دعم الجهود الهادفة إلى مراعاة اعتبارات المرأة في آليات الإنجاز القائمة، بما في ذلك التدريب المتعلق بالفروق بين الجنسين وإنشاء محافل مناقشة لموظفي الحكومات والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والهيئات التجارية. وفي غربي آسيا، يقدم الصندوق دعمه إلى عملية لإدخال اعتبارات المرأة في البرامج الإنمائية للمشاريع الصغيرة على الصعيد الوطني، وتدريب منظمات الشريك المحلي (الحكومات والمنظمات غير الحكومية) على نهج تأخذ بعين الاعتبار مسائل الجنسين عند تقديم خدمات الأعمال التجارية إلى النساء ممارسات الأعمال الحرة. وفي المكسيك، ساعد الصندوق على إدخال مسائل المرأة ضمن الأنشطة الرئيسية لصندوق المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأتاح التدريب المتعلق بالفروق بين الجنسين في المنظمات غير الحكومية البيئية والمنظمات المشتركة التابعة لمؤتمر مايان للمرأة. وأدت هذه الجهود ليس فقط إلى زيادة درجة استجابة البرنامج الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاعتبارات المرأة، بل والإسهام أيضا في زيادة مستويات التنظيم لدى نساء السكان الأصليين وزيادة قدرتهن على وضع مقترحات بديلة لكفالة استدامة سبل عيشهن.

١٩ - قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بأداء دور هام في مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة الذي عقد في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ١٩٩٧، والذي نظم لبدء حركة عالمية هدفها الوصول إلى ١٠٠ مليون أسرة من أفقر الأسر في العالم، ولا سيما نساء تلك الأسر من أجل تقديم ائتمانات للمهن الحرة وغير ذلك من الخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية بحلول عام ٢٠٠٠. وقد أسهم تعاون الصندوق مع مؤتمر القمة، قبل وخلال وبعد ذلك الحدث، في كفالة مراعاة مؤسسات إقراض الائتمانات الصغيرة منظور

نوع الجنس في سياساتها وبرامجها. وبوصف الصندوق الرئيس المشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجلس الاستشاري لوكالات الأمم المتحدة، فإنه يواصل القيام بدور رئيسي في متابعة مؤتمر القمة.

الأنشطة على الصعيد الجزئي

٢٠ - على الصعيد الجزئي، يساعد الصندوق المرأة في تنظيم جمع/إنتاج المواد وتجهيزها وتسويقها. ويمكن التنظيم وربط الشبكات المرأة من التحكم في الموارد، وتغيير علاقات التفاوض في المنزل، وفي مجتمعاتهن المحلية وفي سوق العمل، والتأثير على سياسات الاقتصاد الوطني. ويتحول الصندوق، بشكل متزايد، إلى نهج القطاع الفرعي كوسيلة للوصول إلى مجموعة كبيرة من النساء التي تواجه تهديدات مماثلة و/أو تتاح لها الفرص في إحدى قطاعات المشاريع. وما فتئ الصندوق، حتى وقت قريب للغاية، يقوم بعمل ريادي في غرب أفريقيا بدعم المرأة العاملة في تجارة زبدة شجر الشيا، لمساعدتها على تحسين استراتيجياتها الإنتاجية والتسويقية وذلك لزيادة الأرباح، والدراسة بالسوق والاستفادة من الفرص الجديدة المتوفرة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي منطقة البحر الكاريبي، تعاون الصندوق مع الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدة إلى جمعية تعاونية نسائية لتجهيز الفواكه في غرينادا بتعزيز أنشطة الجمعية، وتحسين الاستراتيجيات وإعداد مشروع طويل الأجل يركز على تخفيف حدة الفقر.

٢١ - وهناك استراتيجية أخرى تستخدم لمساعدة النساء على التغلب على المخاطر التي تهدد صناعاتهن التقليدية والاستفادة من الفرص الجديدة الناشئة من العولمة وتحرير التجارة هي زيادة وصولهن إلى التدريب والتكنولوجيات/التقنيات التي يحتاجنها للتحويل إلى قطاعات النمو. ففي زيمبابوي، طلب الصندوق إجراء دراسة جدوى عن إنشاء شبكة على نطاق البلد للمشاريع النسائية الصغيرة والتي تنتج آجر التسقيف الصغير المصنوع من الخرسانة الموجه نحو صناعة التشييد المزدهرة في زيمبابوي. وإلى جانب ما يمثله المشروع من مهارات ومهن غير تقليدية للمرأة، فإن له سمات ابتكارية عديدة أخرى، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات المتفاعلة القائمة على الحاسوب لتقديم تدريب مهني إلى النساء الأميات عمليا والأخذ بنظام الإعفاءات وتمويل رأسمال المشاريع المشتركة.

جيم - مراعاة منظور الجنس في الحكم والقيادة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار التي تؤثر في حياتها وتستجيب لاحتياجاتها وواقعها

٢٢ - يشجع برنامج الصندوق المتعلق بالحكم والقيادة على اضطلاع المرأة بدور قيادي في مجال التحول بوصفها عنصرا حاسما في بناء مجتمعات عادلة وسلمية وديمقراطية. ويساعد على تعزيز قدرة المرأة على التأثير على القادة وعلى أن تصبح قائدة بإنشاء جسر يصل بين أنشطة وكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والمرأة.

٢٣ - ويشمل تركيز البرنامج (أ) إعداد الاستراتيجيات التي تشجع المرأة على الاضطلاع بدور قيادي في مجال التحول والاستثمار فيها؛ (ب) تسهيل التخطيط والتشريعات الوطنية المراعية لمنظور الجنس التي تنشئ أطرا للسياسة العامة تساعد على زيادة مشاركة المرأة؛ (ج) بناء قدرات المرأة ومنظمات المرأة على اكتساب المهارات القيادية والمشاركة في صنع القرار - وخاصة لتحقيق أهداف تسوية المنازعات وبناء السلام.

تشجيع دور المرأة القيادي في مجال التحول ومشاركتها السياسية

٢٤ - يعمل الصندوق على زيادة عدد النساء اللاتي يشاركن في العمليات السياسية وصنع القرار السياسي، في نفس الوقت الذي يعمل فيه على زيادة الوعي بالمرأة وقبولها كقوة سياسية. غير أن العمل القيادي للصندوق لا يتعلق فقط بتغيير مكونات القيادة، وإنما يتعلق أيضا بتحويل المجرى الرئيسي لمواجهة الواقع الثابت في حياة المرأة. ويقدم الصندوق الدعم لتوسيع نطاق مشاركة المرأة في السياسة من خلال تثقيف الناخبات وتدريب المرشحات للانتخابات السياسية في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية. وفي جزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة، أجرى الصندوق تدريباً للنساء لزيادة وعيهن السياسي بوصفهن ناخبات وقائدات، وعقد حلقات عمل بشأن إجراءات واستراتيجيات الحملات الانتخابية. وقد أدت الجهود التي بذلت في هذين البلدين إلى زيادة في عدد النساء المرشحات للمناصب السياسية، وحصولهن على مقاعد في البرلمان الوطني.

٢٥ - وفي أفريقيا، شرعت منظمات غير حكومية رئيسية مثل إمانغ باسادى البوتسوانية Btswana's Emang Basadi وجماعة الضغط النسائية الوطنية الزامبية Zambian National Women's Lobby Group والاتحاد النسائي للقانون والتنمية Women Law and Development Federation وهو شبكة من المحاميات الأفريقيات، في القيام بحملات رئيسية لإجراء إصلاحات قانونية وتثقيف الناخبات وتسجيلهن تشمل ستة بلدان في الجنوب الأفريقي.

٢٦ - ويعمل أيضا الصندوق على تثقيف البرلمانيين بشأن المسائل المتصلة بنوع الجنس. ففي السنغال تعاون الصندوق مع المعهد الأفريقي للديمقراطية لتقديم التدريب على بناء القيادة للبرلمانيين المنتخبين حديثاً. وبدعم من الصندوق، تقدم منظمة غير حكومية في باراغواي مساعدة تقنية إلى البرلمان والمنظمات غير الحكومية النسائية بشأن سن القوانين والتشريعات المشتملة على منظور نوع الجنس. وفي البلدان الإسلامية الواقعة في المنطقة الآسيوية ومنطقة المحيط الهادئ، ساعد الصندوق منظمة البرلمانيات الإسلامية الواقعة في المنطقة الآسيوية ومنطقة المحيط الهادئ، S.O.W.P.M.C. (http://www.comsats.net.pk/owpmc) التي مقرها في باكستان على تشغيل موقع في شبكة الإنترنت إلى المعلومات المتعلقة بمسائل نوع الجنس.

٢٧ - وقد حدد منهاج عمل بيجين إدماج المرأة في عملية صنع القرار كمجال اهتمام ذي أولوية. ولكنه يلزم على الحكومات لتنفيذ هذا البرنامج، أن تراعي منظور نوع الجنس في عملياتها التخطيطية الوطنية.

تسهيل التخطيط الوطني المراعي لمنظور نوع الجنس

٢٨ - تقدم الجهود المبذولة لإدماج منظور نوع الجنس في الخطة الإنمائية الهندية الخماسية التاسعة نموذجا لضمان إبلاغ صوت المرأة وأخذها في الاعتبار في عمليات التخطيط الوطني. ونظرا لأن حكومة الهند بدأت العمل في الخطة في عام ١٩٩٧، عقد الصندوق اجتماعا لمجموعة من القائدات ذوات النفوذ ليعملن كـ "فريق بحث" يقدم المشورة إلى الحكومة بشأن النهج المشتملة على منظور نوع الجنس والنهج المستجيبة لمنظور نوع الجنس في التخطيط الوطني. وشارك فريق البحث هذا في المشاورات الإقليمية التي ساعد الصندوق على عقدها في كلكتا وبوني وبنغالور وشانديغار كيما يمكن للأعضاء الاستماع إلى المواضيع ذات الأولوية التي تشغل بال المرأة. وركزت المشاورات على التمكين الاقتصادي والسياسي، والعنف، والصحة، والتعليم، والتكنولوجيا، والفقر الحضري، والمأوى والحماية البيئية. ومن هذه المناقشات الإقليمية قدم فريق البحث ملخصا للمسائل النسائية ذات الأولوية، وعرضها، في آذار/ مارس ١٩٩٧، بمساعدة من الصندوق، على أعضاء لجنة التخطيط الوطني والوزارات الحكومية المعنية.

٢٩ - وأتاحت مساعدة الصندوق وعمل فريق البحث فرصا للمرأة لتدلي بصوتها في كل مرحلة من مراحل عملية التخطيط. وتسنى أيضا للصندوق بفضل هذه العملية إقامة شراكات مع المؤسسات الحكومية - بما في ذلك وزارة الداخلية، ووزارة الزراعة ووزارة التنمية الريفية - التي وافقت على تسهيل إدراج اهتمامات منظور نوع الجنس في التخطيط لأنشطتها. ونتيجة لنجاح المشروع، ستعيد الحكومة الهندية تنفيذه على صعيد الولايات.

٣٠ - وتعاون الصندوق مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمعالجة مسألة نقص تمثيل المرأة على نطاق واسع في الأنشطة والسياسات الإنمائية في الدول الـ ١٤ التي تتكون منها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأعد الصندوق برنامج منظور نوع الجنس للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ١٩٩٢، وهو مشروع شامل يهدف إلى إدماج اهتمامات منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية بتقديم التدريب على تحليل منظور نوع الجنس إلى الموظفين العاملين في الوزارات الحكومية والوكالات الوطنية والمنظمات غير الحكومية النسائية. كذلك أنشأ برنامج منظور نوع الجنس للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي صندوق مشاريع لتنفيذ مشاريع ريادية وبحوث عملية المنحى لدعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الإنمائية السياسية. وقد أدى عمل الصندوق في السنوات الخمس الأخيرة إلى تحقيق نتيجة هامة هي توقيع رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ١٩٩٧ على إعلان للجماعة بشأن منظور نوع الجنس والتنمية في اجتماع القمة الذي يعقدونه سنويا. ويعتبر الإعلان ولاية إدماج اهتمامات منظور نوع الجنس في السياسات والمشاريع والبرامج على كامل أنحاء المنطقة وخطوة هامة نحو إدماج منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية.

٣١ - وفي منطقة غرب آسيا دون الإقليمية، يساعد الصندوق في إنشاء أقسام تُعنى بدور المرأة في التنمية أو بمنظور نوع الجنس والتنمية في الحكومات والمؤسسات لتسهيل التخطيط الذي يراعى فيه منظور نوع الجنس وإدماج منظور نوع الجنس في صياغة السياسة. وتكفل مبادرة تسهيل دور المرأة في

التنمية تبادل المعلومات المتعلقة بمشاريع وبرامج وأنشطة المرأة في التنمية/ منظور نوع الجنس والتنمية بين شتى الجهات الفاعلة التي تقوم بتنفيذها: الحكومات، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وتهدف المبادرة إلى استكمال آليات التنسيق القائمة بزيادة الوصول إلى المعلومات المستكملة ذات الصلة المتعلقة بالاتجاهات والأنشطة المتصلة بدور المرأة في التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبإمكان الوحدات الوطنية التي أنشئت من خلال المبادرة الوصول إلى مثيلاتها في بلدان أخرى عن طريق مكتب البرنامج الإقليمي لغربي آسيا التابع للصندوق. ويسمح البُعد الإقليمي بتبادل الخبرات بين البلدان على نطاق واسع. وتنفذ مبادرة تيسير دور المرأة في التنمية بنجاح في فلسطين منذ عام ١٩٩٦. وأنشئت أيضا وحدة في كل من اليمن ومصر.

٣٢ - وقدم الصندوق مساعدة تقنية إلى حكومتي نيبال وملديف لإعداد خطط عمل لتنفيذ برنامج العمل وإدماج منظور نوع الجنس في خططهما الإنمائية الوطنية. وكانت المساعدة التقنية التي قدمها الصندوق إلى منظومة الأمم المتحدة في بنغلاديش أساسية في تسهيل وضع الصيغة النهائية لتقرير وطني بشأن الإدماج المؤسسي لمنظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية. وشارك مكتب الصندوق في منطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع الأمانة العامة للكوننولث، في بعثة استقصائية مشتركة في بلدين هما - سانت كيتس ونيفيس وأنتيغوا وبربودا - لبحث جدوى إنشاء نظام لإدارة منظور نوع الجنس في القطاع العام من شأنه أن يهيئ بيئة ملائمة للتخطيط الذي يراعى فيه منظور نوع الجنس، ولإجراء تحليل وتقييم داخل عمليات التخطيط الوطنية. وعلى إثر انتهاء البعثة، تم إنشاء نظام لإدارة منظور نوع الجنس في سانت كيتس ونيفيس على أساس تجريبي لمدة ستة أشهر.

تشجيع مشاركة المرأة في بناء السلام وتسوية المنازعات

٣٣ - تمثل النساء إحدى الفئات الأكثر تضررا خلال أوقات النزاع. ويتزايد العنف المادي والجنسي ضد المرأة وتحمل النساء بشكل غير متساو عبء التشرد. ونظرا لأن النظام القانوني في كثير من المجتمعات يعتبرهن بالفعل مواطنات من الدرجة الثانية، فإن تغيير وضع مركز المرأة في أوقات النزاع - من مواطنة إلى لاجئة - كثيرا ما يؤدي إلى زيادة إضعاف حقوق المرأة وسوء معاملتها. ويعالج الصندوق هذه الحالة بتعزيز قدرة المرأة على القيام بنشاط الدعوة لصالح نفسها والتأثير على عملية السلام وإرساء أطر أخلاقية جديدة للحكم والتنمية خلال فترة التعمير. وتم وضع نهج الصندوق المتعلق ببناء السلام في حالات المنازعات والطوارئ، وتم اختباره عن طريق دعمه النساء المتأثرات أو المشرذات من جراء المنازعات المسلحة في أفريقيا.

٣٤ - وقد قدم البرنامج الشامل للمرأة الأفريقية في الأزمات، الذي أعده الصندوق في عام ١٩٩٣، نموذجا للدعوة الريادية، والإجراءات الحفازة ومشاريع الدعم المباشر في حالات المنازعات وما بعد المنازعات. ويجري الآن إدماج هذا النهج في عمل الصندوق في جميع المناطق الجغرافية. ويقدم نموذج البرنامج الشامل للمرأة الأفريقية في الأزمات التدريب الكفيل بتشجيع الاستجابات التي يراعى فيها منظور نوع الجنس والاستجابات الشاملة لمنظور نوع الجنس لتسوية المنازعات والسلام. ويدعم هذا النهج إدماج اهتمامات

منظور نوع الجنس في السياسات والبرامج التي تعالج حالات الطوارئ المعقدة، وحالات الإنعاش والتعمير الوطنيين. ومن خلال البرنامج الشامل للمرأة الأفريقية في الأزمات، تم اختيار الأنشطة والاستراتيجيات المبتكرة التي تفي باحتياجات المرأة العملية والاستراتيجية في حالات التشرد.

٣٥ - ويدعم الصندوق حالياً إنشاء شبكات سلام للمرأة الأفريقية في منطقة شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك رواندا، وبوروندي والسودان والصومال وعزز قدرة المنظمات والشبكات التي تدعو إلى سياسات مراعية لمنظور نوع الجنس بدعم مشاركة الروانديات والصوماليات والسودانيات في الدورة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل)، الذي عقد في أيار/ مايو ١٩٩٧، للدعوة إلى إدراج مسائل اللاجئين في جدول أعمال المؤتمر؛ ودعم إقامة اتحاد شبكات السلام للمرأة الأفريقية في آذار/ مارس ١٩٩٧؛ وتوثيق المبادرات النسائية لبناء السلام في الصومال والسودان؛ ودعم عقد حلقة عمل مشتركة بين الوكالات لبناء السلام وتسوية المنازعات في أديس أبابا، عقدت برعاية المكتب الإقليمي التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٦ - وفي مقاطعة مانیکا في موزامبيق، يتعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع الحكومة الإيطالية من أجل إعادة توطين اللاجئين الموزامبيقيين السابقين من زمبابوي وملابوي. وتجمع المبادرة بين مهارات تعليم القراءة والكتابة وتقديم الدعم للأنشطة المولدة للدخل. وفي طاجيكستان، يتعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع مشاريع نموذجية لتعزيز مشاركة المرأة الطاجيكية في عملية بناء السلام. ويشترك في تنفيذ البرنامج الحكومة والمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز عملية السلام.

دال - تشجيع أعمال حقوق المرأة - المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية - والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة لتيسير مشاركة المرأة الكاملة في مجتمعاتها

٣٧ - في المحاولة الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً، استخدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إطاراً قائماً على الحقوق يعتبر السعي إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة مسألة أساسية في مجال حقوق الإنسان وجعل حقوق الإنسان للمرأة تحتل موقع الصدارة في نهج تمكين المرأة الذي يتوخاه في مجال البرمجة.

٣٨ - ويوجه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة استراتيجياته وأنشطته في مجال حقوق الإنسان نحو (أ) تشجيع أعمال حقوق المرأة (المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية) من أجل تحسين مركز المرأة القانوني والاجتماعي، وضمان الاعتراف بحقوق المرأة بوصفها حقوقاً للإنسان؛ (ب) بناء قدرات المرأة على فهم واستخدام صكوك حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على اتفاقية القضاء على التمييز

ضد المرأة؛ و (ج) تشجيع القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة نظرا لأن العنف هو أساسا مسألة تمس حقوق الإنسان.

الصندوق الاستئماني لدعم إجراءات القضاء على العنف ضد المرأة

٣٩ - رحب الصندوق الاستئماني لدعم إجراءات القضاء على العنف ضد المرأة - الذي أنشأه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بموجب التوجيهات التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها ١٦٦/٥٠، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ - رحب بدعوة لجنة مركز المرأة (آذار/ مارس ١٩٩٨) إلى الزيادة في حجم الاشتراكات المقدمة للصندوق الاستئماني، والتي تمس الحاجة إليها لمواجهة الطلب المتزايد على الدعم. وتم تقديم عدد قياسي من المقترحات يفوق ٢٠٠ مقترح للنظر فيها في دورتي التمويل في تشرين الثاني/نوفمبر في عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨. وتم إصدار منشورات إعلامية تتضمن مبادئ توجيهية تتعلق بطلب التمويل باللغات الانكليزية والفرنسية والأسبانية والروسية وتوزيعها على نطاق واسع في جميع المناطق. وفي عام ١٩٩٨، تبرعت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمبلغ ٩١٦ ٦٦٧ دولارا للصندوق الاستئماني. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومة اليابان، التي ساهمت بمبلغ مليون دولار في الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧، مساهمة إضافية للصندوق قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٨.

٤٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عقدت لجنة الموافقة على البرامج التابعة للصندوق الاستئماني دورتها الثانية التي اعتمدت فيها مبلغا إجماليه ٦٦٣ ٠٠٠ دولار لـ ٢٢ مشروعا تعالج مشكلة العنف ضد المرأة في أذربيجان، وإسرائيل، وأوكرانيا، وبوتسوانا، وبوروندي، وبولندا، وتركيا، وسلوفينيا، وغانا، والفلبين، وقيرغيزستان، وكرواتيا، وكريباتي، وكينيا، وليتوانيا، ومالي، ونيبال، ونيجيريا، وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، اعتمدت اللجنة مبلغا قدره ٥٩٧ ٩٥١ دولارا لـ ١٥ مشروعا جديدا في الاتحاد الروسي، والبوسنة والهرسك، وبيرو، والجزائر، والصومال، وفلسطين، وفيجي، وكمبوديا، والكونغو، وموريشيوس، وهندوراس، فضلا عن أربعة مشاريع إقليمية في أفريقيا والدول العربية ومنطقة البحر الكاريبي وبلدان المخروط الجنوبي. وتم اختيار ١٤ مشروعا إضافيا للموافقة عليها في انتظار المزيد من المساهمات للصندوق الاستئماني.

٤١ - وتضم اللجنة عددا كبيرا من شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمركز الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (الذي يمثل أيضا المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية، فضلا عن ممثلين لمنظمتين غير حكوميتين.

٤٢ - وتتناول المشاريع التي وافق الصندوق الاستئماني على تمويلها مجموعة من مظاهر العنف المختلفة ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي والممارسات التقليدية المعترف بها بوصفها من أشكال العنف ضد

المرأة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة وممارسة قتل المرأة صونا للعرض. وأولي اهتمام خاص بالعنف ضد المرأة في ظروف الحرب والصراع المدني. وفضلا عن ذلك، وتمشيا مع توصيات المقرر الخاص بشأن العنف ضد المرأة، يقدم الصندوق الاستثماري الدعم للمشاريع التي تركز على مشكلة الاتجار الدولي بالمرأة.

٤٣ - وتطبق المشاريع الممولة مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات، بما في ذلك البحث العملي المنحى، والحملات الإعلامية والثقافية، وتعبئة الأهالي، وتدريب المهنيين ومشاريع الإصلاح القانوني. وشهد أيضا عام ١٩٩٨ زيادة في تمويل المشاريع التي تركز على بناء قدرات الحكومات الوطنية والمحلية على مواجهة مشكلة العنف ضد المرأة.

٤٤ - ووضع الصندوق الاستثماري مقترحا لإنشاء "عنصر تعلم" مواز لدراسة نتائج المشاريع وتقييمها، واستخلاص الدروس المستفادة ونشرها، ليسترشد بذلك الصندوق الاستثماري في استراتيجياته التنفيذية في المستقبل. وأيدت لجنة الموافقة على المشاريع التابعة للصندوق الاستثماري بقوة هذا المقترح الذي حصل في وقت لاحق على منحة لسنتين قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من مؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماك آرثر في تموز/يوليه ١٩٩٨. ومن المقرر أن يدخل "عنصر التعلم" الذي وضعه للصندوق الاستثماري طور التنفيذ في نهاية عام ١٩٩٨.

الحملة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف ضد المرأة

٤٥ - وفي عام ١٩٩٧، بادر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتنفيذ حملات إقليمية مشتركة بين الوكالات بشأن العنف ضد المرأة، بهدف إذكاء الوعي، بلغت حاليا مراحل مختلفة من التطوير والتنفيذ. ومن الأمثلة على تعاون منظومة الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي من أجل زيادة التأثير والوفاء بالالتزامات بأهداف المساواة بين الجنسين، حملة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، التي شرع في تنفيذها رسميا في آذار/مارس ١٩٩٨. ودعا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى تنفيذ الحملة بشأن موضوع "حياة خالية من العنف: إنه حقنا" ويشرف حاليا على تنسيقها مكتب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في إكوادور. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للإيدز واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جميعا في تخطيط وتنفيذ العديد من الأنشطة، وتضطلع وكالات مختلفة بدور قيادي في مختلف جوانب هذا العمل. وحاليا أقرت الحملة رسميا ١٩ حكومة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٦ - وتم في جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنظيم أنشطة تم الترويج لها على نطاق واسع بشأن مسألة العنف القائم على نوع الجنس، لا سيما أنشطة الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتقوم الحملة على المبدأ القائل إن الحلول الطويلة الأجل لا يمكن أن تصدر إلا عن المجتمعات المحلية التي ترى أن تلك المسألة هي التي تعوق نماء جميع أفراد المجتمع. وستعالج أيضا الحملة

التكاليف البشرية والاجتماعية والاقتصادية للعنف ضد المرأة، وضرورة تمكين المرأة بوصفها شريكا ذا قيمة داخل المنزل وخارجه.

٤٧ - ومن المبادرات الحيوية بوجه خاص في هذه الحملة مشاركة الحكومات والمجتمعات المحلية فيها. وعلى سبيل المثال ستقوم بلدية مدينة المكسيك بتنسيق مسابقة تشترك فيها البلديات في كامل أنحاء المنطقة لتقديم أمثلة عن الطرق التي تتبعها في الترويج لحقوق الإنسان للمرأة وحمايتها على المستوى المحلي. وسيتم اختيار ثلاثة أمثلة لنشرها وتعليمها على نطاق واسع.

٤٨ - وستركز الحملة الإقليمية في أفريقيا، التي أعلن عنها في أيار/ مايو ١٩٩٨، على العنف ضد المرأة في حالات الحرب التي كثيرا ما يستخدم فيها العنف ضد المرأة كسلاح مدمر، وفي سياق ما بعد المنازعات، حيث تصبح المرأة ربة البيت في حين أنها كثيرا ما تظل محرومة من حقوقها القانونية والإنسانية. ومن المقرر تنفيذ حملات مماثلة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وشرق أوروبا، واتحاد الدول المستقلة.

٤٩ - وستطبق الحملات الإقليمية استراتيجيات مماثلة للاستراتيجيات التي استخدمت حتى الآن بنجاح في حملة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وستؤكد على الروابط بين العنف ومواصلة تهديد المرأة في عمليات صنع القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتشمل الحملات وكالات الأمم المتحدة، وشركاء المجتمع المدني والحكومات وذلك حتى تكون حملات بعيدة المدى وشاملة. وتعبئة الدعم للمبادرة على صعيد منظومة الأمم المتحدة على مستوى التنفيذ يعزز إمكانية تحقيق الحملات الإقليمية لنتائج ملموسة، وذلك بربط التزامات الحكومات في مجال العنف ضد المرأة باتفاقات المساعدة القطرية المبرمة مع الأمم المتحدة.

حلقة العمل التدريبية العالمية للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٥٠ - يركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عمله المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على زيادة عدد المجموعات النسائية التي تعمل من أجل تنفيذ الاتفاقية ورصد تنفيذها. وتعزيز فهم المنظمات غير الحكومية للاتفاقية والجهود الرامية إلى رفع تحفظاتها على الاتفاقية أو تضييق نطاق تلك التحفظات؛ وتحسين المركز القانوني والاجتماعي للمرأة وضمان تزويد المرأة بمعلومات أفضل عن حقوقها.

٥١ - واستجابة لولاية مؤتمر بيجين، التي تعترف بأن الاتفاقية بوصفها "ميثاق حقوق" المرأة، تشكل مجالا حيويا للعمل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة، شرع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تنفيذ برنامج سنوي يهدف إلى توسيع نطاق فهم واستخدام الدعاة إلى حقوق المرأة للاتفاقية.

٥٢ - وفي إطار التحضير للدورة السادسة عشرة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، انضم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة/آسيا - والمحيط الهادئ، في تنظيم نشاط نموذجي لتدريب النشطين في مجال حقوق الإنسان من مجتمع المنظمات غير الحكومية التي كانت البلدان التي ينتمون إليها تقدم تقارير إلى اللجنة أو ستفعل ذلك قريباً. وأنشأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة/آسيا - والمحيط الهادئ فريقاً للتدريب مكون من أفراد ذوي خبرة من الدعاة إلى حقوق المرأة ينتمون إلى منظمات غير حكومية من ماليزيا، والفلبين، وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية. وعمق التدريب فهم المشتركين للاتفاقية بوصفها أداة تنظيم رئيسية في الدعوة إلى حقوق الإنسان للمرأة. وأتاح أيضاً التدريب فرصاً للمشاركين لربط علاقات مباشرة مع أعضاء اللجنة ومناقشة السبل التي يمكن بها تعزيز الدعم المتبادل.

٥٣ - وتم تنظيم دورة توجيهية مكثفة دامت يومين للمشاركين في حلقة العمل التدريبية من بنغلاديش، وتركيا، والفلبين، وكندا، والمغرب، وزائير سابقاً بشأن الاتفاقية، وتلا ذلك مباشرة تمكينهم من تطبيق ما تعلموه عن طريق مراقبة عمل اللجنة في دورتها مدة أسبوع. واستفاد العديد من المشاركين من وجودهم خلال دورة اللجنة لإعداد تقارير بديلة مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في بلدانهم قدموها للجنة. ورحبت اللجنة بمبادرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة/آسيا - المحيط الهادئ، ونتيجة لدعم اللجنة التزم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعقد حلقة العمل التدريبية العالمية على أساس سنوي. وعقدت آخر حلقات العمل خلال دورة اللجنة في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٥٤ - وحثت اللجنة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على أن يكثف برمجته في مجال دعم تنفيذ الاتفاقية؛ وعلى الاستفادة من خبرة أعضاء اللجنة على الصعيد الوطني؛ وعلى تعزيز التزامه حتى يصبح معادلاً لالتزام اليونسيف باتفاقية حقوق الطفل.

إدماج حقوق الإنسان للمرأة في الأنشطة الرئيسية

٥٥ - كانت أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المتعلقة بإدماج حقوق الإنسان في الأنشطة الرئيسية متابعة منطقية لتوصيات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ والتي تشمل (أ) حضوراً متواصلاً في الدورات السنوية للجنة حقوق الإنسان؛ (ب) التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جهودها الرامية إلى إدماج عنصر الجنس في آلية حقوق الإنسان؛ و (ج) تعزيز تنمية خبرة المنظمات غير الحكومية في المحفل الدولي لحقوق الإنسان والمشاركة فيه.

٥٦ - وما فتئت استراتيجية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بإدماج حقوق الإنسان للمرأة في الأنشطة الرئيسية تتمثل في قيامه بدور ميسر، مستغلاً موقعه في منظومة الأمم المتحدة بوصفه الصندوق التنفيذي للمرأة من أجل تهيئة الفرص للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والحكومات

وسائر وكالات منظومة الأمم المتحدة لكي تجتمع وتشارك في إجراء حوار موضوعي بشأن أفضل السبل في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة والتي اتخذت في مختلف المحافل الدولية. وركز الصندوق أنشطته في هذا المجال أساساً على الدعوة إلى إدماج منظورات الجنس في عمل الهيئات الرائدة للمعاهدات والهيئات غير الرائدة للمعاهدات.

٥٧ - ولزيادة إبلاغ آلية حقوق الإنسان الدولية عن الانتهاكات المتعلقة خصيصاً بنوع الجنس، أعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منشورات ذات صلة تبين العلاقة بين نوع الجنس وحقوق الإنسان؛ ودعم مشاركة الدعاة إلى حقوق الإنسان للمرأة في الدورات السنوية للجنة حقوق الإنسان؛ وقام برعاية جلسات إعلامية موجهة للمقررين الخاصين المواضيعيين بشأن إدماج منظور الجنس (بناءً على طلب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان)؛ ودعم البعثات الميدانية التي قام بها المقرر الخاص بشأن العنف ضد المرأة، وأسبابه وآثاره.

٥٨ - وتعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تنظيم حلقة إعلامية بشأن الطرق التي يمكن بها توثيق انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة القائمة على نوع الجنس في التحقيقات التي يجريها المقررون المواضيعيون والمقررون القطريون الذين تعينهم لجنة حقوق الإنسان. ويتضمن تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والخمسين إشارة خاصة إلى الجلسة الإعلامية التي عقدها الصندوق والتي لاحظ فيها بعض التحديات التي لا تزال قائمة في هذا العمل. ومن المهام التي لا تزال تنتظر الإنجاز توسيع نطاق فهم مختلف الطرق التي يؤثر بها نوع الجنس في قدرة الرجل والمرأة على التمتع بحقوقهما، فضلاً عن تدريب جميع المشاركين في الاضطلاع بعمل حقوق الإنسان، بمن فيهم موظفو مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على إذكاء الوعي بالفروق بين الجنسين.

٥٩ - وإنتاج مواد الدعوة والتدريب المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة عنصر آخر من عناصر عمل الصندوق الرامي إلى تعزيز الدعوة إلى حقوق الإنسان للمرأة. وتشمل المواد التي نشرها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مجموعة مواد إعلامية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٩٥)؛ وإدماج منظور الجنس في النشاط الرئيسي: وإدماج منظور نوع الجنس في منظومة حقوق الإنسان للأمم المتحدة (١٩٩٧ و ١٩٩٨)؛ والالتزامات بالحقوق: دليل مرجعي شامل لحقوق الإنسان للمرأة والفتاة في منهاج عمل بيجين ومؤتمرات واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة (١٩٩٨).

ثالثاً - دعم عملية إصلاح الأمم المتحدة لتعزيز إدماج منظور الجنس في النشاط الرئيسي وتمكين المرأة

٦٠ - أتاح برنامج إصلاح الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة عريضة من الفرص لتعزيز عمله بشأن تشجيع تمكين المرأة وإدماج منظور الجنس في النشاط الرئيسي. وينسق

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع الوكالات الأخرى من أجل زيادة تأثير عمل الأمم المتحدة الرامي إلى القضاء على تأنيث الفقر والعنف القائم على نوع الجنس، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة، والنهوض بدور المرأة القيادي في مجال التحول. وبالنسبة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فإن التنسيق الحقيقي من أجل إدماج منظور الجنس في النشاط الرئيسي، والتمكين والمساواة تعني: (أ) إقامة روابط أقوى بين أنشطة السياسة العامة/ وضع المعايير وما يقابل ذلك من أنشطة تنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة؛ (ب) التآزر فيما بين وكالات الأمم المتحدة، حيث تقدم كل واحدة منها ميزات النسبية وفئاتها المستهدفة المتنوعة؛ و (ج) إنشاء قاعدة معارف متنامية بشأن الاستراتيجيات الفعالة، تبادلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والشركاء الحكوميين.

٦١ - ومن الأمثلة على التآزر الذي يمكن أن ينشأ من التعاون المشترك بين الوكالات الحملة المشتركة بين الوكالات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (التي ينسقها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)، والصندوق الاستثماري لدعم العمل الرامي إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة). وفيما يتعلق بكلتا المبادرتين، كفل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشاركة العديد من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها - ملخصا بذلك روح الإصلاح ومستجيبا لموضوع يشمل العديد من المؤتمرات العالمية. وفي حالات أخرى، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدور الجهة الحافزة لضمان مراعاة الاهتمامات المتعلقة بنوع الجنس - مثل مشاركته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإشراف على اشتراك الأمم المتحدة في مجلس القمة الذي عقدته وكالات الأمم المتحدة بشأن الائتمانات الصغيرة (نوقشت كل مبادرة من هذه المبادرات بتفصيل أكبر في مرحلة سابقة من هذا التقرير).

٦٢ - والعمل الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بوصفه مستشارا لقضايا نوع الجنس لدى نظام المنسق المقيم إنما هو عنصر حاسم لضمان تمكين الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من التعرف على القضايا المتعلقة بنوع الجنس ومعالجتها. وخلال عام ١٩٩٧، وضع الصندوق العمل الأساسي لتعيين مستشارين لقضايا نوع الجنس لدى النظام في ١٠ بلدان. وسيتم تعيين كل مستشار لفترة سنتين، وسيعمل على نحو وثيق مع المنسق المقيم، كما سيضطلع بدور حفاظ فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة ككل على الصعيد القطري. وسيركز المستشار لقضايا نوع الجنس على بلد واحد، أو على بلدين في بعض الحالات. وتم اختيار البلدان على أساس ما أبدته من اهتمام وعلى أساس التزام المنسق المقيم ومستوى النشاط والالتزام من جانب الحكومة والمجتمع المدني بمنهاج عمل بيجين. وسيقوم مستشار البرنامج الإقليمي التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدعم المستشارين لقضايا نوع الجنس.

٦٣ - ويتعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في دعم ستة مستشارين ميدانيين لقضايا نوع الجنس والسكان والتنمية. فضلا عن ذلك، أوفد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومتطوعو الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي إلى الميدان ١٥ أخصائيا في قضايا نوع الجنس لتعزيز دعم تنفيذ منهاج عمل بيجين على الصعيد الوطني. ويوجد حاليا أخصائيو قضايا نوع

الجنس في كل من بنما، وبوتسوانا، وتركمانستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، والكاميرون، وكمبوديا، وكوت ديفوار، ولبنان، والمغرب، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر، وهايتي، واليمن.

٦٤ - ويسعى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بصورة نشطة إلى التماس الفرص لإشراك صناديق الأمم المتحدة الأخرى وبرامجها ووكالاتها في الأعمال التي يضطلع بها مع الحكومات فيما يتعلق بتنفيذ منهاج عمل بيجين. فقد أمّن الصندوق، على سبيل المثال، مشاركة عدة وكالات في برامج جمع البيانات المفصلة حسب نوع الجنس في جنوب آسيا والدعوة إلى حقوق المرأة في حيازة الأراضي في شرق أفريقيا.

٦٥ - وبغية تحفيز الجهود المشتركة بين الوكالات على نحو أكثر فعالية، يقوم الصندوق الإنمائي للمرأة بتحليل العوامل التي تشجع أو تثبط التنسيق فيما يتعلق بمراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية وتمكين المرأة. وفي عام ١٩٩٧، طلب المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إجراء دراسة بشأن التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بنوع الجنس. وأكدت الدراسة أن التنسيق لن يؤدي إلى استثمارات وبرامج تدعم الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لتحقيق المساواة بين الجنسين إلا عندما ينظر إلى نوع الجنس باعتباره مسؤولية شاملة ومعالجته على أعلى مستويات صنع القرار في المكتب القطري.

٦٦ - ويعد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فيما يتعلق بإمكاناته لتوفير إطار متسق لأنشطة الأمم المتحدة على أرض الواقع، جزءاً بالغ الأهمية من برنامج الأمين العام للإصلاح. ولكي يحقق إطار عمل الأمم المتحدة إمكاناته، يجب أن يستخدم كوسيلة عملية المنحى للاستجابة للأولويات الوطنية، مع أخذ التوصيات الرئيسية الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية بعين الاعتبار.

٦٧ - واعترافاً بإمكانات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، شارك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بصورة نشطة في إعداداته. فقد شاركت المديرية التنفيذية لصندوق المرأة في العمل المفاهيمي المتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة من خلال عملها مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وشارك مستشاران برنامجيان إقليميان من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في فريق الدعم العالمي لإطار عمل المساعدة الإنمائية، حيث سافرا إلى بلدان يجري فيها تجريب نموذج إطار عمل المساعدة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إلحاق مستشارين برنامجين إقليميين تابعين لصندوق المرأة في ثلاثة بلدان من بلدان إطار عمل المساعدة الإنمائية.

٦٨ - وخلال الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المتعلق بمراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية، المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٧، زودت المديرية التنفيذية لصندوق المرأة المندوبين بعدد من الأفكار العملية المتعلقة بدمج منظور نوع الجنس في عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وبخاصة في ضوء الممارسات التجريبية الرائدة لاختبار إطار عمل المساعدة الإنمائية ميدانياً.

واستخدمت تلك التوصيات كأساس لمساهمات صندوق المرأة - باسم اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين - في الاجتماع المشترك بين الوكالات والمعني بتنسيق متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، المعقود في تورينو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وقد أدمجت التوصيات في وقت لاحق في مذكرة إرشادية لنظام المنسق المقيم قامت بتوزيعها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية.

٦٩ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدور نشط في الآليات التي أنشئت في المقر لتعزيز التنسيق والتعاون في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية. ويتأسس الصندوق الإنمائي للمرأة الفريق الفرعي المعني بنوع الجنس والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما تعاون صندوق للمرأة على نحو وثيق مع اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين بوصفه حلقة اتصال بينها وبين أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية، وهو يعمل حالياً بوصفه مدير المهمة المشارك (مع البرنامج الإنمائي) لمبادرة الممارسات السليمة للجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، والتي تستند إلى روابط الصندوق القوية بالأنشطة المضطلع بها على الصعيد الميداني.

٧٠ - ويتأسس المستشارون البرنامجيون الإقليميون التابعون للصندوق الإنمائي للمرأة الأفرقة المواضيعية أو العاملة المشتركة بين الوكالات والمعنية بنوع الجنس في البرازيل والمكسيك والسنغال وزمبابوي وكينيا وتايلند والهند. وتشرك تلك الأفرقة المراكز التنسيقية المعنية بنوع الجنس من جميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في البلد في اجتماعات وأعمال تقاسم المعلومات، والأنشطة المشتركة التي تستهدف تعزيز المساواة بين الجنسين.

٧١ - وفي عام ١٩٩٨، دعا الصندوق الإنمائي للمرأة اليونيسيف إلى التعاون في إنتاج أداة لمساعدة ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة على رصد تنفيذ منهاج عمل بيجين. ويوفر الدليل، المعنون "الالتزام بالحقوق"، إحالات مرجعية ترافقية للالتزامات التي قطعتها الحكومات في الفصول المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة والفتاة في منهاج عمل بيجين إلى الالتزامات القائمة الواردة في القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان وإلى الالتزامات التي قطعتها الدول في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الأخرى.

رابعاً - بناء قاعدة معرفية بشأن تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين

٧٢ - تتوفر لدى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خبرة كبيرة في تحديد استراتيجيات تمكين المرأة المستجدة قبل أن يكون هناك إدراك لها في صلب مجتمع المساعدة الإنمائية. ويبين عمل الصندوق المتعلق

بتشجيع تقديم الائتمانات الصغيرة للمرأة ودعم الاستراتيجيات الابتكارية للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة كيف يمكن للوكالات التي تتوفر لديها موارد أكبر أن توسع نطاق المبادرات، بعد أن تثبت فعاليتها.

٧٣ - وقد ألزمت استراتيجية الصندوق الإنمائي للمرأة وخطة عمله لعام ١٩٩٧ تلك المنظمة بتعزيز قدراتها على التعلم من الخبرة المستفادة من جهودها ونشر هذه الخبرة. وخلال عام ١٩٩٧، كان التركيز على أربع مجالات رئيسية هي: (أ) اجراء استعراضات استراتيجية للبرامج الفرعية لصندوق المرأة بغية تحديد الخبرة التي يمكن تطبيقها على صعيد المناطق المختلفة؛ (ب) إنشاء وسائل ونظم للتعلم من الخبرة المستفادة ونشرها، وإشراك الموظفين والشركاء في تلك العملية، فضلا عن دعم التوثيق والنشر على الصعيد الميداني؛ (ج) إتاحة الفرص لموظفي صندوق المرأة لاكتساب المهارات والتفكير بصورة استراتيجية بشأن مختلف نظم إدارة التعلم والمعرفة.

٧٤ - ويجري صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقييمات خارجية لبرامجه الفرعية كل تسعة أشهر. وفي عام ١٩٩٧، تم استعراض برنامجين فرعيين للتمكين الاقتصادي. وقد أكد التقييم الخارجي لعمل صندوق المرأة في مجال تنمية مشاريع المرأة أن الميزة النسبية لصندوق المرأة يستفاد منها على أفضل وجه بالتركيز على الحقوق، وإمكانية الوصول، والتغير الهيكلي، ووضع برنامج للتمكين، والشبكات الداعمة. وأوصى التقييم بأن يركز صندوق المرأة على المجالات المواضيعية أو القطاعية الاستراتيجية أو على مجموعة مستهدفة من البلدان، وأن يستطلع فرص تحسين المحاسبة الاحصائية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي.

٧٥ - وقد بدأ الاستعراض المتعلق بنوع الجنس والبيئة في عام ١٩٩٦ كجزء من مبادرة أكبر لإنشاء إطار للبحث والسياسات في مجال نوع الجنس والبيئة والتنمية. وقام الاستعراض بتحليل منجزات ١٠ مشاريع يدعمها الصندوق الإنمائي للمرأة. وتوصل الاستعراض إلى أن المشاريع التي يتوفر لها احتمال أكبر للإسهام في التمكين هي مشاريع أصغر حجما ترتبط بمبادرات أوسع نطاقا، والمشاريع التي تعمل على مستويات متعددة.

٧٦ - ويعتبر إنشاء وسائل ملموسة لتعميم خبرات الصندوق الإنمائي للمرأة على مقرري السياسات، وشركاء المشاريع، ووسائل الإعلام، وغيرهم من أصحاب المصلحة عنصرا مهما في عمل الصندوق. ومن بين تلك الوسائل مشروع أنشئ في عام ١٩٩٧ هو مشروع Women Watch (www.un.org/women_watch). وهذا المشروع، وهو مشروع تعاوني مشترك بين شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، يمثل نافذة لشبكة الانترنت على معلومات الأمم المتحدة المتعلقة بتمكين المرأة ومراعاة منظور نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية. كما أنشأ صندوق المرأة موقعا خاصا به على الشبكة (www.unifem.undp.org) للتعريف بأنشطته وخبراته.

٧٧ - ولكي يتسنى للصندوق الإنمائي للمرأة أن يجمع معارفه ويطبّقها بفعالية، يلزم أن يفهم موظفوه وأن ينفذوا البرامج التي تدمج عناصر قوية للتعلم. وفي عام ١٩٩٧، قام الصندوق الإنمائي للمرأة بتوسيع نطاق قدرات الموظفين عن طريق توفير التدريب في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج وإدارة المعارف. ويتصل نهج الصندوق الإنمائي للمرأة تجاه إدارة المعارف باستخدام المعرفة المتوفرة في الصندوق وفي شبكة شركاتها وتحالفاته، ووضعها في شكل متماسك. وكان أثر هذا النوع من التدريب واسع النطاق. ويجري بصورة أكثر منهجية ربط وثائق المشاريع، وعملية الموافقة على المشاريع، وغيرها من أنواع الوثائق عن طريق نظام المعلومات الإدارية الجديد، المقرر أن يوضع في صيغته النهائية في عام ١٩٩٨.

خامسا - الإدارة المالية

٧٨ - بالنسبة للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بلغ مجموع التبرعات الرئيسية الواردة ١٣,٩٥ مليون دولار، بزيادة قدرها ٠,٨٤ مليون دولار أو ٦,٣ في المائة عن مجموعها لعام ١٩٩٦ وهو ١٣,١١ مليون دولار. ويشمل ذلك المستوى من الإيرادات المبلغ الذي أعلنت حكومة اليابان التبرع به في عام ١٩٩٧ وهو ١,٧٦ مليون دولار، والذي ورد في عام ١٩٩٨ وسيدرج ضمن إيرادات عام ١٩٩٨. وقد نتج النمو في الإيرادات من الزيادات في التبرعات السنوية المقدمة من ١٥ حكومة مانحة، فضلا عن تبرعات مقدمة لأول مرة من ثلاث حكومات أخرى.

٧٩ - وقد أسفر مؤتمر إعلان التبرعات لعام ١٩٩٨ الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عن إعلان ١٧ حكومة مانحة خطيا وشفويا عن تقديم تبرعات قدرها ٥,١٢٨ ملايين دولار. وهذه التبرعات المعلنة، بالإضافة إلى ما جرى في المناقشات غير الرسمية التي أجراها الصندوق الإنمائي للمرأة مع المانحين التقليديين الذين لم يعلنوا عن تبرعات، فضلا عن الزيادات الفعلية التي وردت في وقت لاحق، تشير إلى أنه من المقدر أن يتلقى الصندوق نحو ١٦,٧ مليون دولار على هيئة إيرادات لعام ١٩٩٨. وتمثل تلك الزيادة المتوقعة وقدرها ٣,٤ ملايين دولار حصيلية الزيادات الفعلية والتقديرية من أربعة مانحين في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، فضلا عن التبرع المعلن من حكومة اليابان لعام ١٩٩٧ بمبلغ ١,٧٦ مليون دولار الذي ورد في عام ١٩٩٨. وإذا استبعد ذلك المبلغ، تُقدر الإيرادات المتوقعة بمبلغ ١٤,٩٤ مليون دولار، أي بزيادة قدرها مليوني دولار عن التقدير السابق.

٨٠ - وخلال عام ١٩٩٧، واصل الصندوق الإنمائي للمرأة تحيين الفرص لاتخاذ ترتيبات للتمويل المشترك. ونتيجة لتلك الجهود، ورد ما مجموعه ٤,٢ ملايين دولار و ١,٢ مليون دولار لتقاسم التكاليف والصناديق الاستثمارية الفرعية، على التوالي. ومثل ذلك زيادة قدرها ١,٨ مليون دولار، أو ٤٥ في المائة على المستوى لعام ١٩٩٦ وقدره ٤,٠ ملايين دولار. وقد استمر ذلك الاتجاه التصاعدي في عام ١٩٩٨، حيث بلغت المتحصلات لغاية ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، ١,٣ مليون دولار و ٢,٦ مليون دولار لتقاسم التكاليف والصناديق الاستثمارية الفرعية على التوالي. وبلغت الالتزامات المؤكدة من المانحين مليوني دولار و ١,٩ مليون دولار،

بحيث وصل المجموع إلى ٣,٣ ملايين دولار و ٤,٥ ملايين دولار لتقاسم التكاليف والصناديق الاستثمارية الفرعية على التوالي.

٨١ - وبلغ إجمالي التبرعات من الأنشطة الرئيسية وأنشطة التمويل المشترك ١٩,٣ مليون دولار لعام ١٩٩٧، مقابل ١٧,٠ مليون دولار لعام ١٩٩٦.

٨٢ - وبلغت النفقات على المشاريع الممولة من الموارد العامة ٦,٦ ملايين دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ١,١ مليون دولار عن نفقات عام ١٩٩٦. ومن الناحية الأخرى، زادت النفقات على تقاسم التكاليف والصناديق الاستثمارية الفرعية بمبلغ ٠,٤ مليون دولار، من ٣,٣ ملايين دولار إلى ٣,٧ ملايين دولار.

٨٣ - وأعيد إنشاء الاحتياطي التشغيلي في عام ١٩٩٦ إلى مستوى ٣ ملايين دولار. ونقّح استعراض عام ١٩٩٧، الذي أجري في شباط/فبراير ١٩٩٨، مستوى الاحتياطي إلى ٣,٥ ملايين دولار.

— — — — —